

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة بهذا التظلم والذي تتمثل وقائعه في مايلي : حيث أنه خلال شهر أوت 2024 وقصد تعييني في المنصب المستحدث "مكلف بالتحصيل" استدعيت من قبل مصالح الأمن للولاية لإجراء التحقيق الأمني والذي كانت "نتائج إيجابية". حيث أنه بموجب مراسلة رئيس المفتشية رقم 1970 بتاريخ 22 أكتوبر 2024 الموجه إلى مدير أملاك الدولة تم اقتراح السيد: رميكي محمد عبد المنعم الذي يشغل رتبة مفتش للتعيين في المنصب العالي رئيس قسم الخبرات و تقييمات أملاك لدولة مستقبلا عندما يصبح هذا المنصب شاغرا (أي بعد تعييني في المنصب العالي المستحدث مكلف بالتحصيل) . حيث أنه بعد كل هذه الإجراءات المتخذة تفاجأت بإبلاغي بموجب المقرر رقم 12 المؤرخ 12 نوفمبر 2024 بإنهاء مهامه كرئيس قسم "عدم الفعالية في العمل" دون علمي ولا علم حتى رئيس المفتشية، سيدي المدير الجهوي المحترم عينت كرئيس قسم منذ 2017 (7 سنوات) ومكلف بجميع التقييمات العقارية بمختلف أنواعها بالمفتشية باعتبارها عاصمة الولاية و التي تضم 06 بلديات كاملة : تبسة – الكويف – بكارية – الماء الأبيض – بولحاف الدير – الحوچبات (مع العلم أنه على مستوى هذا القسم ماعدا رئيس القسم و عونين إعلام ألي فقط)، حيث قمت بإعداد تقييم أكبر مشروع شهادته الجوائز المتمثل في مشروع ازدواج و تصحيح خط السكة الحديدية المنجمي منجم الفوسفات بمنطقة بلاد الحدية(حوالي 19 تقرير تقييمي متعلق بأوعية عقارية و بنايات و مشتملات ومغروسات)، ثم لا يتم تعييني في المنصب العالي "مكلف بالتحصيل" بالرغم من أنني المترشح الوحيد و أجريت التحقيقات الأمنية ومقترح من قبل رئيس المفتشية وأشغل رتبة مفتش مركزي وخبرة مهنية تقدر بـ 26 سنة ومتحصل على شهادة الماستر علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية بعنوان "الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي" وهذا ما أكدته تعليمة المديرية العامة رقم 8178 المؤرخة في 16 أوت 2011 و التي نصت على أنه يجب اختيار المكلفين بالتحصيل من بين الموظفين الذين لديهم معارف في مجال المحاسبة العمومية. ناهيك على أن سيادتكم الموقرة أكدتم كذلك على "العمل على عدم إبقاء أي منصب شاغر دون اقتراح وتحري الموضوعية و المصادقية في اختيار الموظفين المناسبين لتقلد هذه المناصب لارتباطها بتأطير العمل الإداري" بموجب مذكرتكم رقم 5088 المؤرخة في 12 ديسمبر 2023 ولاسيما أن هذا المنصب المستحدث تولى له السلطات العليا للبلاد الأهمية البالغة لضمان تحصيل حقوق و مداخيل أملاك الدولة في ضل تراكم مبالغ جد هامة من بواقي التحصيل. ولهذه الأسباب و ما سبق ذكره خلال وقائع هذا التظلم و باعتباركم الجهة الرئاسية ألتمس من سيادتكم الموقرة التدخل بما يخوله لكم القانون واتخاذ الإجراءات التي ترونها مناسبة كون هذه القرارات معيبة ومجحة في حقي كما أنها سوف تؤثر بالسلب على مساري المهني.